

عن الشباب و التحولات السياسية بتونس بعد 2011: خيار المدنية



بقلم الأستاذ عزيز عمامي

صار الحديث عن دور الشباب في الانتقال الديمقراطي، أو الربيع العربي، أو الثورة أو العدالة الانتقالية أو حتى في تنمية حقول تربية الحلزون، موضوعاً فاقد اللون والمعنى لفرط تكراره بكل التنويعات الممكنة. فقد تم الاتفاق منذ الألفينيات أن «الشباب» هو قيمة سياسية عليا في الخطاب، مهما تباعد الخطاب عن الوقائع الذي يدعي تغطيتها. بن علي مثلاً كان قد أعلن أواخر 2010 عن برامج للشباب بعنوان «سنة الشباب»، قبل أن ينفجر بوجهه الشارع التونسي مرسلأ إياه في رحلة بلا عودة نحو الأراضي المقدسة.

أما الآن، وبعد سبع سنوات من التوجه نحو ديمقراطية الفعل السياسي، فكل حزب يدعي الاستماع إلى الشباب ويباهي بصورهم في معارض المواقع الاجتماعية، كنياشين على مدى «شباب» هذا الحزب أو ذلك. وكل وسائل الإعلام لا تكاد تنقطع عن الحديث عن الشباب ومشاكلهم ونماذج نجاحهم وفشلهم، دون أن يكون هذا دليلاً على تغيير الأوضاع على أرض الواقع.

هذا التكرار لا ينفى قيمة الموضوع في ذاته، ولا مدى أهميته السياسية، إلا أنه يوفر على الأقل مجموعة من العبارات المتواترة الخاوية صالحة للتمدّص. فالعبارة الخاوية دائماً ما تكون علامة ومؤشراً على ما تم الاتفاق عليه دون تحمص وبصمت، مما يساهم في قراءة الوعي العام والفهم العام في لحظة سياسية أو ثقافية ما. بطرق تحليلية مغايرة. فلنبدأ مثلاً بعبارة «دور الشباب» في ذات نفسها، فهي تقترح تناولاً دراماتورياً للشأن السياسي من جهة، لكل ممثل فيه دور وحيد يلعبه من جهة، وهي تعتبر «الشباب» لاعباً أو ممثلاً واحداً وموحداً، بينما لا تعتبر هاته الدراماتوريا «الكهول» أو «العجائز» أو «الذكور» ممثلين ولا عيين آخرين. وهو ما يدعو للابتسام متى نظرنا إلى تكوين الساحة السياسية ومجموعة المهيمين على القرار المالي والسياسي وهم في الأغلب كهولاً وعجائز ذكور يأتون من عائلات ومناطق. هاته العبارة تتبدى كغطاء يسمح بعدم تسمية الواقع بما يعزّز الصّراع فيه. هذا على سبيل المثال الأولي لتبيان المقاربة المقترحة هنا، وسيكون لي عودة لهاته العبارة بعد حين.

بادئ ذي بدء، وكلي لا تكون هاته الورقة مجرد حروف أخرى تكرر الأصوات، فسيكون من الجيد اقتراح بعض التعريفات قبل المضيّ قدماً لضمان حدّ أدنى من الوضوح.

الشّباب: التعريف الأولي الذي يتبادر إلى الذهن هو الذي يعتمد على تقسيم الأعمار وعلى المعطى الإحصائي المسطح، وهو تعريف يطرح على الأقل إشكاليين، أو لها امتداد الفترة المدروسة على ما يقارب السبع سنوات. وهي فترة ترمي بالعديد من عمر الشباب إلى عمر الكهول، وغيرهم من عمر الطفولة إلى عمر الشباب، مما يجعل موضوع الدرس غير قابل للتحديد من جهة، ويسمح للعديد من القدمات باعتبار أنفسهم مازالوا شباناً وهو ما يحصل دون انقطاع. أما الإشكال الثاني فهو أن الاعتماد على هذا التقسيم يضع جنباً إلى جنب قطاعات ملأى بصغار العمر مازالت تحتكم إلى سلطة العائلات السياسية التقليدية في طرائق ممارستها السياسة وفي مختلف القرارات المتخذة، مثل أعوان الأمن، والعديد من النشطاء في المجال السياسي الذين يحتكمون إلى طرائق تفكير جديدة. هذا الخلط يمنع من التمدّص في أي من الأشياء المتحولة والمتطورة على أرض الواقع السياسي ويتحوّل إلى تليفق بروبغاندي يستعمله محاولوا تحويل كل نوع من الحوار إلى سجال صراعي حول الأحقية والشرعية والقيمة السياسية، وهو الذي يساهم في تكاثر العمليات الاتصالية التي تجنّد وجوها صغيرة العمر، ناضرة الابتسامة، وراء ممارس السلطة منذ عقود كدليل على «شرعيّته الشبابية». بينما يقصي هذا التقسيم العديد من الفاعلين السياسيين والقطاعات المجتمعية الذين يتواجدون خارج هاته الأحرمة

العمرية، بينما ينصب فعلهم السياسي في منطق وممارسة سياسية جديدة.

وإن كان هذا التعريف غير كاف لوحده، فهذا لا يمنع كونه عنصراً مهماً في التعريف المنشود. عدم الكفاية لا تعني النقص، فهذا التصنيف ليس بشرط تحديدي بقدر ما هو عنصر تجميعي أساسي.

لتجاوز هاته الإشكالات والتناقضات، أقترح تعريفاً يستأنس بالتيارات الموسيقية والفنية والفكرية الكبرى، والتي أرى فيها مثلاً سليماً للتقسيم الجيلي. فالهيب هوب مثلاً، مازال يعتبر موسيقى شبابية، وكذلك الروك، رغم أنّ هاته الأغراض الموسيقية لها عشرات السنين. ويصعب أن يعتبر أحدهم إيمينام أو ميتالिका، رغم تقدمهم في العمر البيولوجي، موسيقيين عازّز أو كهولاً أكل عليهم الدّهر وشرب، ولا يتم التفريق بين الروكز، سواء من الموسيقيين أو المستمعين أو باقي الناشطين والفاعلين، حسب العمر البيولوجي: كلّهم شباب في موقع الحفل. وفي نفس الوقت، حين نمرّ إلى الإحصاء الدقيق، نجد بسهولة غلبة عديدة للأصغر سنّاً.

الشّباب إذن حسب ما أقترح، هو انتماء فكري ممارس، ليس له «عمر تقاعد»، لكن بوسع من شاء مغادرته متى اختار الاحتكام إلى غير ما يحمله هذا الشباب من فكر في القرار والممارسة. ليس انتماء لسانياً ولا محكوماً بصيرورة البيولوجيا.

هذا عن الجانب الصّوري لتعريف الشّباب المقترح، أما عن التعريف الضمني، فأقترح، بالنسبة للحالة التونسية على الأقل، تقسيماً يعتمد على التفريق بين الإشكالات السياسية الفكرية الموروثة من القرن العشرين كمعرف مضموني للكهول والعجائز، والإشكالات المطروحة منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، أو بلغة أوضح لمتابعي الشأن السياسي التونسي، فإنّي أعتبر الشّروط الأساسي لتعريف المضموني السياسي للشّباب هو تجاوز إشكاليات الجامعة التونسية في ثمانينيات القرن العشرين كلّها وعدم الاعتماد عليها كمحدّد سياسي. وتجاوز مسلمات تقسيمات السّلطة بين رسل ورعيّة.

العملية الديمقراطية: منذ اختفاء بن علي من الساحة السياسية عشية 14 جانفي 2011، تتالت عديد التسميات المفهومية المقترحة من هنا وهناك، وأخص بالذكر الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة، أكاديمية وجمعياتية وإعلامية، والتي تم تكرارها في كل مكان من قبل المرديدين في تونس لحدّ تحويلها إلى واقع سياسي يتزامن عدم وضوحه مع وقوعه. مثل الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي والنقلة الديمقراطية

والدمقرطة وغيرها. والمشترك بين هذه التسميات هو غيابها عن أفواه ممارسي الفعل السياسي الاحتجاجي أواخر 2010 وبدايات 2011 الذين لم يعتمدوا إلى «ما اتفق عليه» للخروج وقلب الأوضاع، بينما لم يفتأ ورثة خصامات الجامعة التونسية على تكرار هاته العبارات في ندوات ولقاءات ودورات تكوينية ونقاشات تليفزيونية انطلقت أواخر جانفي 2011. وهو ما اعتبره أمراً عادياً، إذ يلجأ السياسيون دائماً إلى محاولة تأويل ما يتبدى في منظارهم من الواقع حسب ما يحتكمون إليه من تسميات. ومن العادي أن تحاول الأطراف الدولية وضع كل ما يمر أمامها في أطر قابلة للفهم والتخطيط والتعامل. وهذا الأمر يطرح إشكاليين أوليين: علاقة صراعية مع تحول الواقع حسب الفاعلين فيه وحسب المقتضيات الفعلية والمسافة بين نماذج التأويل وما يحصل والمشاكل الحقيقية المطروحة. فيصير البحث عن حلّ مؤسساً لمشاكل أخرى. خذ مثلاً ثقل منظومة الرقابة المتوارثة من تاريخ احتلال يتلوه احتلال حتى الأتراك والفرنسيين، وتفهماً للسلطة يعتبر ثقل الرقابة علامة هيبة حسب ما عود به الاستعمار مقاوميه. أدى هذا الثقل ويؤدي إلى إحساس بالقمع ومانع انتماء مواطني متواصل وحاجز قاتل أمام إقامة أمن حقيقي، بينما تؤدي مفاهيم أتت بنفس طريقة التسميات المذكورة أعلاه، وهي «إصلاح المنظومة الأمنية» و«الأمن الجمهوري»، إلى تناول ليست له القدرة على ملامسة الإشكاليات المجتمعية ومعالجتها. دون الحديث عن التناقضات المنطقية المضمنة في مثل هاته المفاهيم.

إذ إنه، وعودة إلى الأساس، تهتم السياسة بتصريف أمور الناس في مكان ما وفي زمان ما، و حلّ المشاكل المطروحة بحكم الحياة. وكلّما فشلنا في ذلك، كلما ابتعدنا عن السياسة نحو دراماتوجيا جوفاء تحتفظ بما لا يستطيع الخطاب والمصطلحات المعتمدة تسميته وتكاثر التوتّر المجتمعي المراكم للمشاكل. ومواصلة في منهاج العودة للأسس التعريفية الأولى، فلا ضرر من التذكير بأن الديمقراطية ليست أيديولوجيا حكم بل هي تقنية في أخذ القرار أولاً. تحويل لفظها إلى قيمة كلامية خطابية يفقدها معناها الإجرائي الحقيقي ويجعلها مجرد حجة يقارع بها هذا ذلك أمام الجميع، في عرض شبيه بما كان يفعل المصارعون تحت عيني الإمبراطور وأصدقائه ومنافسيه. وكأي تقنية، فهي لا تشتغل إلا في إطارها وبعد توفير كافة مقتضياتها، وإلا تحولت إلى مجرد مسخّ صوري، كالذي أمتعنا به مختلف الأجيال من القادة العرب بمختلف مشاربهم.

في نفس الوقت، ليس من السليم الذهاب إلى أن الديمقراطية تم إسقاطها دون رغبة من الفاعلين المجتمعيين في تونس. إذ طالما عبّر التونسيون عن رغبتهم في

المساهمة في أخذ القرار باعتبار بلوغهم درجة من النضج تسمح لهم بذلك. ولم ينقطع التونسيون عن محاولة الذّهاب نحو ديمقراطيّة مفعلة، باختلاف رؤاهم وتناولاتهم، ووسط غابة التسميات والأخطاء التقديرية والذي أدى للالتباس المفهومي دور كبير فيه، نجحوا في المضي قدماً نحو وضع مغيّر لما كانت عليه البلاد منذ عشر سنوات رغم توالي محاولات الارتداد. ومهما كان مأثى عبارة «العملية الديمقراطية»، فهي هذا يتمّ استعمالها للدلالة على الطّريق الذي تمّ شقّه حتّى الآن منذ اختفاء بن علي من الساحة التونسية.

عن الدّور: كما تم التسييق أعلاه، فإن الحديث عن «دور الشباب» فيه حصر للشباب في بعد واحد وسط دراماتوجيا وأدوار أخرى، لها توصيفات وهوامش ارتجال. بينما يوفر التاريخ الحالي والقريب أدلة كافية على تنوع الأدوار التي لعبها الشباب في هاته السّنوات الفارطة. وهو ما يمكن استشفافه حين العودة إلى مختلف النشطاء في الميدان السياسي والنظر إلى تعدّد مجالات تدخّلهم ونشاطهم، من التثقيفي إلى الفني الصرف إلى الاقتصادي إلى الاجتماعي إلى الإعلامي إلى الاحتجاجي إلى السياسي. إذ يندر العثور على سياسي مختص في الشباب. وخلافاً للأجيال السابقة التي اعتمدت على الصّداقات القطاعية والمصلحية في تثبيت تواجدتها (النموذج القديم: سياسي يدعم صديقه الفنان الذي يبادلّه الدعم، وكذلك مع مختلف أصدقائه، وتنتج عنه شبكة علاقات تعتمد على تبادل مصالح محدّدة في تقسيم هندسي ثقيل لمواقع النفوذ وينبني على ثقة مبنية على العواطف الخاصة)، فإنّ الشباب الحالي يعتمد على المشاركة الفاعلة في التشبيك وبناء العلاقات المصلحية عبر تنوع المشاريع المشتركة وبناء الصّداقات السياسية انطلاقاً من المشاريع المشتركة، مهما كانت طبيعة هاته المشاريع، من عرض مسرحي إلى حراك سياسي احتجاجي إلى مشروع اقتصادي، وهو ما يسمح ببناء تبادلات مصلحية تعتمد أكثر إلى العقل وتقسيمات نفوذ ديناميكية غير قابلة للقراءة الأحادية أو حتى ثنائية الأبعاد.

هذا التّنوع سمح خلال سنوات العملية الديمقراطية ببناء حائط دفاعي مواطني شفاف أمام مختلف الأطراف السياسية الكلاسيكية كأثر من الأسلحة السياسية بيد الشباب وهو ما يدفعني للحديث عن الدّور الأوّل والأبرز، حسب رأيي، الذي اضطلع به الشباب: ألا وهو فرض خيار مديّة الدّولة.

لا ينكر أحد وجود مختلف التيارات الأيديولوجية لدى الأوساط الشبابية وتعبيرها عن نفسها بقوة الانفجار إثر اختفاء بن علي من الساحة السياسية، لكن ما ميّز العديد من

الشباب في مختلف هو أن الارتباط بالأيدولوجيا كان مفرغاً من موروث الثمانينيات، رغم وزنه الثقيل مدة السنوات الأولى للعملية الديمقراطية، وكان أشبه بارتباط صوفي نحو مجموعة من الأعلام الواعية بنفسها وحدودها. إذ أننا إن تركنا كل الظواهر الصوتية جانباً ونظرنا إلى ما فعله عديد الشباب منذ أوائل 2011، لوجدنا أن اليساري والإسلامي والليبرالي الذين تقاذفوا السباب على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي صباداً، اشتركوا في نفس الحملة المطالبة بتحسين ظروف قرية ما، من دون إعلان أو استحواذ سياسي. إذ لم تنقطع العلاقات المباشرة رغم التجاذبات الحزبية، ورغم ما تقتضيه القراءات الكلاسيكية من توقعات، ولم يكن غريباً أن يذهب المنتسب لحزب إصلاحى مساهم في الحكومة إلى احتجاج دعا إليه أناركيون لملاقاة أصدقائه والنقاش في الإشكاليات الحقيقية.

وسط هاته الأوساط، لم تحدث القطيعة إلا مع منتسبي الفكر السلفي الجهادي، دون تسمية لماهية سبب القطيعة في الأول نظراً لتباعد القواميس السياسية، لكن المسبب بمبدأ المدينة، والذي ينص على أن الناس يعيشون في الأرض حسب ما تقتضيه رغباتهم ومصالحهم الأرضية أولاً، وليس تطبيقاً لرغبة سماوية، وأن منطق العيش هو عيش الجميع مع بعض، وليس الاعتماد على الإقصاء والقمع، وأن السلم بين الجميع هو مبدأ أساسى، المسبب بجميع هذه النقاط كان الشيء الوحيد الذي صنع شرخاً بين جزء من الشباب والباقي، مما جعل الإسلامى يقبل الحديث مع الندائي ولا يلتفت للمنتسب الآخر للمنظومة الفكرية الإسلامية. وكلما تبادر الخطر أمام مبدأ المدينة، تدافع الشباب كل من موقعه لممارسة الضغط المتوفر لديه، وغالباً ما كان يصير تبادل النقاش بين شباب من مختلف الأطراف المتناقضة على ضوء احتجاجات تتبدى كبرى. وقد تكررت هذه التموجات كثيراً بين 2011 و2014، حيث كان السياسيون يحاولون مجازاة خطاب الشباب بإلهاب الحماسة هنا وهناك، بينما كان مختلف الفاعلين الشباب من إسلاميين ومؤتمرين وندائيين وأفاقيين وشيوعيين ومستقلين يتبادلون النصائح والمعلومات حول مختلف طرق الضغط اللازمة.

نفس هذا المبدأ هو الذي جعل العديد من الشباب المتحمسين ينسحبون من الاحتجاجات التي دعوا إليها بصمت، كلما اقترب خطر انقلاب عسكري يحمي الخيار المدني، مفرغين احتجاجاتهم من مغزاها في سبيل الحفاظ على المبدأ، ضاربين عرض الحائط بالتصور القديم للاحتجاج ك رأس مال رمزي يتم استغلاله كنجاح وقيمة في ذات نفسه.

من هنا، يبرز دور ثانٍ اضطلع به الشباب ومازال يضطلع به ألا وهو دور تعريف السّقف. سواء في المجال الاحتجاجي، أو مجال البناء المؤسّساتي، نجح الشباب خلال السّنوات الفارطة في فرض نفسه كمحدّد لسقف المطالب، وكلّما اقتربت أوقات التفاوض السياسي، سواء بين الحكومة والنقابة، أو الحكومة وجماعات محليّة محتجّة، أو مختلف الأحزاب، تتنوّع التّحرّكات الشّبابية في مختلف المجالات المتاحة من مجالات النفوذ والتأثير منوّعة مختلف انساق الحجاج حسب مجموعة الخطابات السياسية المتوفّرة، جاعلة من الفاعلين السّياسيين الكهول في زاوية لا يخرجون منها إلا بتكرار «السّقف» الذي تمّ توفيره من قبل الشّباب. ممّا سمح بتطوّر أعمق في منظومة القوانين والإجراءات، وسمح بالعمل على توافقات هشّة تضمن تواصل الشّأن العام والحياة المشتركة، دون توفير أرضية تسمح بتواجد مهيمن أوحده وكبير على الساحة السياسية. وبينما تتواصل معارك النفوذ القديمة، يتواصل بناء حالة سياسية مدنية جديدة بالتوازي.

أما الدّور الثالث الذي لعبه الشباب، فهو دور «الخطّ الأخلاقي الأحمر»، إذ خلال سنوات المجلس التأسيسي، وعبر مختلف أشكال العمل السياسي، ووسط مناخ تنوّعت فيه محاولات التّدخل من كلّ حذب وصوب، نجح الشباب في فرض الاعتراف بالثورة وما حققته، سواء كان ذلك في الدستور بتضمين مؤسسات جديدة تضمن تسييراً أكثر شفافية للأمر العام وتجعل من الكرامة هدفاً وعملاً من واجب الدولة ضمانه، واعتبار حقوق الإنسان مرجعاً مبدئياً، من خلال مختلف طرق الضغط الداخلية والخارجية، أو كان ذلك في فرض سنّ نصوص قانونية تعتبر أن الفعل الاحتجاجي وقت الثورة مهما بلغ فهو لا يعتبر جريمة إثر عديد الحملات. أما بعد الفترة التأسيسية، فقد نجح الشباب في سحب حجة «الشّرعية» كسيف سلطة، ورغم المجهودات الجبارة التي قام بها الرّئيس الحالي، فإنّ قوانين العفو عن المجرمين السياسيين والاقتصاديّين لم تنجح في المرور بصيغتها الأصلية على الأقل، والحملات الشّبابية التي عرفتها تونس هاته السنوات نجحت في إفراغ محاولات الرّدّة نحو الفساد المقنّن من قيمتها السّياسيّة التي بحثت عن باب كبير للعودة، فوجدت نفسها أمام نصوص فارغة وأمام واقع مجتمعي سياسي يرفض عودتهم ويواصل الاستهزاء بهم. هذا «الإعدام السياسي الرّمزي» حدّد خطأ أحمر تمكّن من إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مسار العدالة الانتقاليّة المستهدف.

كما سبق القول، الديمقراطية تقنية تحتاج ظروفًا موضوعية كي يتمّ تفعيلها. وحين يتمّ تفعيلها فإنّ ذلك بهدف التصرف السليم في الحياة المشتركة وحل المشاكل وتحقيق النجاحات. وغياب المحاسبة عبارة عن عطب جوهرى لا يسمح لهاته التقنية في الوجود.

كذلك ساهمت الحملات المستقلة والحزبية بمختلف أنواعها، من «أكبس» إلى «فاش تستناو»، من «حتى انا حرقت مركز» إلى «مايش مسامح»، من «ايجا» إلى «ايجا انت» في إرساء عادة المحاسبة والمراقبة المستمرة دون كلل، رغم ثقل الجهاز الإداري والذي لم تجد معه الطبقة السياسية الحالية حلاً، غير أن الشباب لم يعدموا الأفكار. ومما يدعو إلى التفكير، هو هذا الأمر الذي تمت ملاحظته في انتخابات 2014 ثم خلال الانتخابات البلدية، ألا وهو تزامن مقاطعة العملية الانتخابية مع تواجد الشباب لضمان حسن سير العملية الانتخابية من كل موقع ممكن. وليس من الخفي أن العديد ممن راقبوا الانتخابات وضمنوا حسن سيرها لم يصدّوا. وهو ما يدل أن المقاطعة ليست رفضاً للديمقراطية، بقدر ما هي احتجاج عن التغاضي عن مختلف الأعطاب التي تعطل التفعيل الحقيقي والكامل للديمقراطية.

وهو ما يدفع إلى الحديث عن الدور الرقابي الذي لعبه الشباب خلال العملية الديمقراطية. وللحديث عن هذا الدور، لابدّ من التعرّيج إلى ظاهرة عرفتها تونس في السنوات الفارطة، وهي ظاهرة ابتعاد العديد من الشباب عن العمل الحزبي، واستقالة العديد من القيادات الشابة من أحزابها، وتوجّههم نحو العمل الجمعياتي. هاته الموجة من الاستقالات لم تأت من يأس أو إحباط بقدر ما أتت من اقتناع برؤية مختلفة للفعل السياسي. إذ إن ثقل الجهاز الإداري مع تبعات ذلك على الفعل السياسي متى تذكرنا أن المؤسسات السياسية كالبرلمان ومواقع الحكومة هي كذلك مؤسسات إدارية ترث هذا الثقل، يجعل من العمل من خارج الأطر أكثر تأثيراً ومفعولياً بالنسبة لمن يطرح على نفسه إيجاد الحلول وإرساء تقاليد سليمة. هؤلاء المستقيلون والمبتعدون عن دوائر الفعل السياسي التقليدي وفروا خبرات قيّمة للجمعيات الشابة، التي خاضت العديد من المعارك لضمان تطبيق القوانين المتعلقة بالشّفاية والنفاذ إلى المعلومة. هذا الدور ساهم بشكل بارز في «تقليم» الطموحات التسلّطية التي هدّت العملية الديمقراطية وساهمت أحياناً في تعطيلها، بتوفير مصادر معلوماتية على مدار الساعة بخصوص مشاريع القوانين والقرارات والوثائق، مما شجّع العديد من الشباب المتفوقين في مختلف المؤسسات العمومية على التعود على المساءلة وممارسة أدوارهم كعمال في خدمة المواطنين قبل كل شيء. هذا الدور الرقابي لم يتمتّع دائماً بسرعة النتيجة، وذلك لتواصل الصراعات داخل مختلف دوائر الحكم وتواصل التجاذبات، إلا أن تعود الجمعيات على العمل الدؤوب ساهم في فرض النتائج، وخرج المجتمع المدني منتصراً

في كافة معاركه بخصوص حق الرقابة والإعلام، سواء في مواجهة البرلمان أو الحكومة أو الرئاسة.

ولم يلعب الشباب دور الرقابة المواطنين على القرارات السياسية المقترحة، بل استغل الشبكات والخبرات المكونة للتحوّل تدريجيًا إلى قوة فرض مسائل تعود القدماء التفاوضي عنها، لانعدام أهميتها حسب خرائط القراءة القديمة المعتمدة إلى معارك الثمانينيات، لعل أبرزها مسائل الأوضاع السّجنيّة ومنظومة الإيقاف والتّحوّل الأمني ومسائل الحريّات الفردية ومسائل التّصرّف السيّئ في الموارد المشتركة. هذا الدّور المقترح والفارض سمح ويواصل السماح بتخفيف عبء المسافة بين مستوى الوعي العام في الواقع والمشاكل التي تعترض الناس فيها، وبين ما توفّره القواميس والخطابات السياسية الحاليّة. ولم يكن فرض هذه المسائل بالأمر الهين، لكن يكفي المقارنة بين الحديث عن قانون 52 وتبعاته لدى السياسيين سنة 2011 و2012 وبين خطابهم الآن. كذلك الأمر بالنسبة لتناول موضوع الحريات الفردية وموضوع الموارد المشتركة، إذ تسلّلت هاته الإشكاليات عبر مختلف أشكال الضّغط إلى أن أصبحت ضمن المشاريع التي يتم العمل عليها.

للأسف، تتسم هاته التحقيقات بالبطء وبثقل التّسق، مما يجعل العديد من النتائج غير مرئيّة ويصاعد من الغضب الآتي من غياب الشباب عن مواقع القرار، ليفتح المجال للأدبيات اللّطميّة المتحسّرة لأن الشباب لم يفتكّ السّلطة كما فعلت بوديموس في إسبانيا مثلاً. بينما في الواقع هذا البطء ليس سوى «السّعر» الذي قرّر عديد الشباب أداءه مقابل ضمان الحفاظ على التمشي المدني. إذ أن الوضع الثقافي السياسي لم يتغير فجأة في 2011، وواقع التجاذبات السياسية يحمل عبء عقود من الانحباس، وخيار الإقصاء الحقيقي وليس التلويح به في سجال ضغط هو خيار يقضي على إمكانية تحقيق الأهداف الحقيقية لثورة 2011 والذي يمكن تلخيصها في مشروع بسيط: بلد يتسع للجميع، ويضمن الكرامة لجميع مواطنيه. لم تكن هناك تقاليد ممارسة السياسية، وهذا ما أدركه العديد من الشباب منذ البداية. لا يخفي مرض قديم بين ليلة وضحاها ولا عوارضه كذلك ما أتاه بنا تاريخنا الذي ولدنا فيه. ذلك هو السّعر المنطقي الوعي بهذا الأمر أدّى بالعديد من الشباب إلى لعب دور خاص جدًّا، ألا وهو دور «المشعل»، وهو العمل على ترك مجال البروز السياسي والعمل للأصغر سنًا انطلاقًا من لحظة معيّنّة. ويتجلّى ذلك في نتائج الانتخابات البلدية التي شهدت صعود العديد من الشباب الجديد على الفعل السياسي، والتمكّن منه في نفس الوقت بمساندة من الشباب الأكبر سنًا

ومن المستعدين لمغادرة الشريحة العمرية البيولوجية. هؤلاء الصّاعدون في الانتخابات البلدية يحملون رؤية مختلفة تماماً عن الفعل السياسي، آمن بها الشباب من قبل اندلاع الثورة، ترى في العمل السياسي المحلي المفتاح الحقيقي لاستكمال عملية إصلاح الجهاز الذي تعمل به البلاد، وليس مجرد رقم في كراسة محتسب يوازن بين صرتين لاحتماب الثقل.. يتجلى هذا الدور كذلك في نزعة «تغيير الزعامات والناطقين» الممنهج لدى الشباب في مختلف الحملات السياسية، والتي فرضت نفسها كتعبيرة جديدة جنباً إلى جنب مع مختلف التكوينات السياسية التقليدية، مع ضمان امتداد أكبر لأن الحملة لا تقتصر على قطاع او انتماء طبقي او انتماء حزبي، بل تنبني الحملة على اتحاد مواطنين من أجل اهداف سياسية تقريرية واضحة يكفي الموافقة عليها والعمل على تحقيقها. تحمل هاته الحملات مخزوناً عظيماً لصناعة رؤوس المال الرمزية، والتي تشتغل بثبات على تشييب الفعل السياسي.

منذ اختفاء بن علي، قام الشباب التونسي بالدفع بقوة لفرض نهج للبلاد، مستعملاً كافة خبراته للتعامل مع وضع متقلب ومتغير ومتعدد التدخّلات، كان الخيار المدني في مواجهة باقي الخيارات أوآخر 2011 محدداً في تسطير الديمقراطية الجديدة، محاولاً التدخّل دون انقطاع للصيانة والإصلاح إلى حين الوصول إلى شكل قابل للحياة، تكون فيه الضمانات قائمة بحكم الفعل لا بحكم الوعد، وكانت فترة ما بعد 2014 محدّدة لدور يتكفّل به الشّباب إلى حدّ الآن في انتظار تغيير التشكيلات السياسية الحالية، ألا وهو دور الدفاع عن المؤسسات الدستورية الجديدة وإسنادها للقيام بدورها على أكمل وجه متى تمّ التغلّب على ثقل جهاز الدولة والسياسيين الضامين لتواصل هذا الثقل. وهاته معارك مازالت قائمة، أمام مؤسسة رئاسية لم تدرك بعد حدود صلاحياتها، وأمام مؤسسة برلمانية تعاني التعطّل الإداري من جهة، وغرق العديد من السياسيين في معارك الخطاب القديم بمختلف أشكاله حتى الطوبالية منها.

هاته، على ما أرى، مجموعة من الأدوار التي لعبها ويلعبها الشّباب في العملية الديمقراطية التي تعرفها تونس منذ 2011، وهي ليست قائمة منتهية، بل هي تعتمد على جهد اخترت فيه الاعتماد على التّوليف أكثر من الاعتماد على الروايات المتطابقة مع المنتظر أو المعطيات المقروبة إحصائياً. وذلك لقناعة مني أن تقنية الإحصاء لا تعني شيئاً ما غابت الرؤيا السليمة للأشياء وكيفها. فالإحصاء الموجه يعطي وزناً للآلاف من صغار العمر الحاضرين مصفّين لخطاب بن علي سنة 2009 ولا يعطي وزناً لشباب قرّر ونفّذ حرق نفسه. بينما ها هو التاريخ الآن بجنبنا ينفى ذلك.

مواصلة في التّوليف، إذا أردنا التّظر بطريقة تسمح لنا فهمًا أبرز لأدوار الشّباب في العملية الديمقراطيّة، فلنقل أننا أمام مشهد لصيرورة التصوير الفوتوغرافي الشّمسي، حيث يصنع الشّباب شريط الّيجاتيف ويسلّمه للمباشر على معمل التّحميض.